اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 09-01-2010 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 176 رقم القصاصة: 1

الجزء الرابع

(الجزيرة) تتابع وترصد تداعيات ما بعد كارثة سيول جدة

إعادة البناء تبدأ بإبعاد المتلاعبين!

- رجال أعمال: عملية البناء تبدأ بإبعاد العناصر التي تعيق عملية التطور والتقدم في جدة
- رئيس غرفة جدة: الغرفة تبنت قاعدة بيانات لتحديد الأضرار وأرشفتها إلكترونياً
- نائبة رئيس الغرفة التجارية: قرارات خادم الحرمين وقفت في وجه المقصرين ودعمت المتضررين
- الخميس: على العالية توضيح آلية التعويض وتحديد مواعيد الصرف للمتضررين
- عضو المجلس البلدي أخضر: الحل سرعة إنهاء شبكة الصرف الصحي وإيجاد محطات معالجة قبل وصولها للبحر

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 09-01-2010 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 176 رقم القصاصة: 2

جدة - فهد المشهوري - فيصل الحزان - راشد الزهراني - تصوير - أحمد فيزان

نستكمل اليوم سلسلة تحقيقاتنا التي تناولنا من خلالها جدة ما بعد كارثة السيول لنصل اليوم إلى آراء منسوبي قطاع الأعمال ورؤيتهم لطريقة الحلول الممكنة حيث وصف عدد من المسؤولين في قطاعات مختلفة في جدة أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز- حفظه الله- بتشكيل لجنة لمحاسبة المسؤولين عن الأضرار التي نتجت عن الأمطار والسيول التي شهدتها مدينة جدة بأنه جاء ليضمد جراح الكثير من المواطنين ويضع النقاط على الحروف واستيعاب كافة الدروس والبدء في محاسبة النفس وتحمل مسؤولية الأمانة كما أكدوا على استمرار دورهم في المسؤولية الاجتماعية بتقديم يد العون للمتضررين في كارثة جدة، مضيفين علينا أن نزيح الكثير من العناصر الفاسدة التي تعيق عملية البناء والتقدم في مدينة جدة.. وهذه العناصر التي أعطيت الأمانة والثقة كانت من اكبر المعوقات في تنمية جدة.

حيث أوضح نائب رئيس غرفة جدة مازن بترجي أن أمر خادم الحرمين الشريفين استطاع أن يصل إلى قلوب الناس، لكونه حمل في طياته الشفافية والحوار والإنسانية والعدل والحزم والأمل والأصالة والمستقبل والمحبة، وكل هذا المعاني جاءت من رجل واحد لا يعرف المستحيل وهذه الحقيقة التي جاء بها الأمر الملكي بلسم يشفي غليل كل إنسان وفيه نخوة إنسانية بشكل واضح وكشف أن الجهود تتواصل على قدم وساق منذ وقوع الكارثة في شرق وجنوب جدة حيث يتم توزيع ما بين ثلاثة إلى خمسة آلاف سلة غذاء في اليوم الواحد، مبينا أن إجمالي السلال التي تم توزيعها منذ بداية الحملة وصلت إلى (50) ألف سلة إغاثة تشتمل مواداً غذائية ومستلزمات طبية وحليب أطفال ومفروشات وجميع مستلزمات المنازل، مشيراً إلى أن العمل سوف يستمر حتى تعود الحياة طبيعية في جميع الأحياء المتضررة. وأشاد بترجي بتواجد عدد كبير من رجال الأعمال وفاعلي الخير للإشراف بأنفسهم على توزيع الدبرعات والمساعدات العينية على الأحياء التي تضررت من السيول، وبين أن المبادرة التي أطلقتها غرفة جدة تركز على مهام منها تأسيس قاعدة بيانات شاملة بالتعاون مع الجهات المختصة والأهالي لتوثيق وتحديد الأضرار والمتضررين وتسجيلها وأرشفتها إليكترونياً وتقديم المساعدات الإغاثة العينية العاجلة وتقديم خدمات الإسكان المؤقت إلى جانب تقديم المساعدات للتعويض عن التلفيات المختلفة والمساعدات الفنية والعملية للاحتياجات المتعلقة بالجهات الحكومية.

وقوف في وجه المقصرين

وأوضحت نائبة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة الدكتورة لما السليمان أن هذه هي مبادئ وأخلاقيات ونبل وكرم ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأضافت أن ما سببته الأمطار وما واجهه المواطن من كوارث أزعجه فما كان منه إلا أن يقف ويقول متولة الحق في الشدائد ويعلن عن جوانب التقصير ممن حملوا أمانة المسؤولية فهو الملك الرائع الذي كان ولا يزال داعما لأبنائه متفاعلاً معهم حريصاً عليهم.

المعوقات

من جانبه قال رجل الأعمال خلف العتيبي: إن ما حدث في جدة من كارثة مفجعة أمر لم يكن في توقعات أو أذهان بعضهم وبالرغم من حجم الألم الذي أصاب كل مسؤول في الدولة إلا أن خادم الحرمين الشريفين عبر وبكل قوة عن أن ما حدث من أضرار أمر كان من الممكن تداركه وأن محاسبة المقصرين في حدوث هذا الأمر لن يمر إلا بتشكيل هذه اللجنة التي ستحدد من المسؤول في هذا الأمر وتعطي إنذارا لكل جهة أو قطاع أو مسؤول لا يتحمل أمانة المسؤولية. وتمنى خلف أن تقدم اللجنة تقاريرها على وجه السرعة من أجل البت فيما تعانيه هذه المدينة من مشكلات من سنوات طويلة وأن يتم بشكل سريع إيجاد الحلول التي تمنع تكرار هذه الكوارث والأزمات التي تشهدها المدينة كلما هطلت الأمطار. وأضاف علينا أن نزيح الكثير من العناصر الفاسدة التي تعيق عملية البناء والتقدم في مدينة جدة.. وهذه العناصر التي أعطيت الأمانة والثقة كانت من أكبر المعوقات في تنمية جدة.

سرعة إنهاء شبكة الصرف الصحي

كما أكد عضو المجلس البلدي في محافظة جدة بسام أخضر أن الحلول العاجلة التي اتخذتها أمانة محافظة جدة لمعالجة مشكلة بحيرة الصرف الصحي لم تساهم في حل مشكلة البحيرة، واصفا بحيرة الصرف الصحي بأنها قنبلة موقوتة ستهدد أكثر من ثلاثة ملايين إنسان يعيشون في جدة إذا ما انفجر السد الاحترازي المحيط بها، وستغرق عندها جدة في أقل من ساعتين. وقال: إن ارتفاع منسوب مياه بحيرة الصرف الصحي إلى 12 مترا في يوم واحد يعتبر تهديدا مباشرا لأحياء جدة، وتحديدا الغربية منها (السامر، الربيع، والأجواد)، لافتا إلى أن الحلول التي وضعتها الأمانة لدرء أخطار البحيرة عن المواطنين والأحياء المجاورة لها لم تفلح في إنهاء خطر البحيرة. وأفاد عضو المجلس البلدي أن الأمانة اعتمدت ثلاثة مشروعات لمعالجة مشكلة البحيرة، واعتمد لها مبلغ 93 مليون ريال، ونفذت المشروعات الثلاثة دون جدوى، والدليل على ذلك أن ست ساعات من هطول الأمطار رفع منسوبها إلى 12 مترا، مشيرا إلى أننا ما نزال في أول الموسم وهذا يعني أننا في خطر إذا لم تعالج المشكلة من جذورها.

وطالب أخضر قبل كل شيء أن تمنع الأمانة أيا من صهاريج الصرف الصحي (اعتبارا من اليوم) بصب المياه الملوثة، وأن يتم تحويلها إلى محطات معالجة المياه لتخفيف العبء على بحيرة الصرف الصحي، مشيرا إلى أن محطات المعالجة في الخمرة والرويس والإسكان قادرة على استيعاب تلك المياه.

وأوضح أن كميات المياه التي تفرغ يوميا في البحيرة يوميا تصل إلى 70 ألف متر مكعب تنقلها صهاريج عبر رحلات يومية تصل إلى ثلاثة آلاف رحلة على مدار الساعة، يقابلها قلة المياه الخارجة من البحيرة، ما أدى إلى ارتفاع منسوب مياه البحيرة وهو ما يعتبر وضعا مقلقا للغاية. وحول شبكة الصرف الصحي التي لم تنته إلى الآن في محافظة جدة، أكد أخضر أن الحل الوحيد هو في سرعة إنهاء شبكة الصرف الصحي، وإيجاد محطات معالجة لمياه الصرف الصحي قبل وصولها إلى مياه البحر، إذ إن التلوث في منطقة كورنيش النورس واضحة للجميع وهذا أمر غير مقبول.

توضيح آلية التعويض

من جهته تحدث مدير عام جمعية تحفيظ القرآن الكريم بجدة إبراهيم بن سليمان الخميس فقال: لا شك أن جدة مدينة جميلة لكنها من المدن التي تغرق في شبر من الماء.

إن ما حدث في الثامن من شهر ذي الحجة كشف عن سلبيات عديدة ومآس جديدة، وأزال الستار عن كثير من الديكورات الهشة والمساحيق الزائفة التي كان يختفي وراءها بعض المتنفعين والمتاجرين بمقدرات الوطن. صحيح أن الكارثة خلفت ما يقارب من مئة وعشرين شهيداً، وأتلفت أكثر من عشرة آلاف منزل وثمانية آلاف مركبة، وهذا أمر قدره الله وما شاء فعل، ولكن المتتبع لما بعد الكارثة يرى بوضوح أننا مازلنا نفتقد للتخطيط السليم في مواجهة الكوارث والأزمات، وظهر بشكل جلي أن الأجهزة المعنية عاشت حالة من التخبّط في الأيام الأولى، وكان هناك ضعف واضح في التنسيق، وغياب ملموس لمبادرات إدارة الأزمات، واكتفت الجهات برمي الأخطاء على الآخرين، والتنصل من المسؤولية، حتى صدر الأمر الملكي الكريم بلغة حازمة، ووعيد بحق المقصرين فتغيّر الحال.

وأضاف: في اعتقادي أن الحديث عن الماضي لا يمكن أن يعيد خسائر هذه الكارثة ولكن يجب أن نقف على معالم الماضي لنضع أيدينا على تلك الجروح الغائرة ونعالجها بصورة سليمة حتى لا تتكرر المأساة في المستقبل، وأجزم أن لدينا من الكفاءات والقدرات ما يمكننا من تحديد المشكلة ووضع العلاج المناسب بعد توفيق الله.

ولعلي هنا أشارك ببعض المقترحات التي أرجو أن ينظر لها بصورة جيدة من قبل الجهات ذات العلاقة منها وضع خطط للطوارئ وتوعية المواطنين والمقيمين، وهنا أتحدث عن الدفاع المدني الذي يجدر به إيجاد خطة إنذار مبكر للكوارث والتدريب عليها وإشراك عدد من أهالي الأحياء في التدرب عليها.

وكذلك برامج المسؤولية الاجتماعية التي دائما ما تتغنى بها الغرف التجارية فنتمنى أن تكون أكثر فاعلية وجدية.

ومؤسسات المجتمع المدني العامة والخاصة ومنها الشركات الكبرى يجب أن يكون لها دور كبير في مثل هذه الأزمات، وكم تعنيت لو أن القائمين على هذه الشركات شعروا بهذه المسؤولية في ظل غياب عدد كبير منها وتقاعسها عن أداء الواجب.

وكذلك أبناء الوطن يجب أن يتكاتفوا في مثل هذه المحن وألا يرموا الحمل كله على الحكومة فالعمل الجماعي خصوصا وإن صاحبه تنسيق يأتي بالثمار الصالحة، وهنا يجدر بي الإشادة بمن تطوعوا ومدوا أياديهم البيضاء من المواطنين والمقيمين كما أشيد بعدد من الجمعيات الخيرية التي وقفت شامخة وعملت ليل نهار وتكاتفت جميعها في سبيل أن تقدم يد العون لكل متضرر ومحتاج للمساعدة في مثل هذه الظروف..

ثمانية آلاف مواطن ومقيم جرف السيل سياراتهم، كيف يصلون إلى وظائفهم يومياً وبأي وسيلة يذهب أبناؤهم إلى المدارس؟! وهناك أيضا عشرة آلاف آخرون دُمّرت محتويات منازلهم، وغرقت بالكامل، ويبدؤوا مجدداً في إعادة تأهيل منازلهم دون أن تشاركهم أي جهة حتى الآن، وهنا يجب وضع حل مرض وتعويضات مناسبة لهؤلاء فما يحدث حتى الآن استنزاف لهم على كافة الأصعدة النفسية والمادية والصحية.

أتمنى من وزارة المالية أن توضّح للمنكوبين آلية التعويض، وموعد الصرف فحياتهم متوقفة ومصالحهم معطلة.

كشف الحقائق

من جهته تحدث مدير العلاقات العامة والإعلام بجمعية تحفيظ القرآن بجدة ضيف الله بن أحمد الحقوي حول هذا الموضوع قائلاً: على الرغم من المآسي والآلام والجروح التي خلفتها سيول جدة في نفوس أهالي المحافظة وخاصة سكان الأحياء المنكوبة وعلى الرغم من أن هذه السيول جسدت محنة حقيقية وعظيمة لأهالي المنطقة جراء الخسائر البشرية والمادية التي خلفتها، إلا أنها أيضاً جاءتنا بمنح ربانية لم تكن لتأتي لولا هذه الحادثة، ولعل أبرزها أنها كشفت لولي أمر هذه البلاد مدى التلاعب الموجود لدى بعض من أولاهم مسؤوليات هم غير جديرين بها.

ويضيف إن هذه الكارثة كشفت حقيقة الفساد الإداري الذي ذهبت ضحيته مليارات الريالات كانت مخصصة لتوفير حياة آمنة لهذا الشعب الذي حرصت قيادته حفظها الله على تهيئة كافة سبل الحياة الكريمة لولا ضعاف النفوس ممن تولى مسؤولية هنا أو هناك ورأى أن عدم وجود رقيب فوق رأسه مدعاة للتلاعب والاختلاس. ولكن لا نقول إلا الحمد لله على كل شيء ونسأل الله الكريم الرحيم أن يتقبل الموتى شهداء وأن يعوض المتضررين خيراً مما فقدوا.

وأضاف ذهبت السيول وأصبحت في ذاكرة الماضي وجاء الأمر الملكي ليرسم حقيقة صورة المستقبل ووقفة الرجل الأول في هذه البلاد ضد المتلاعبين بأرواح الشعب، ومن هنا فإننا نأمل أن تحقق اللجنة المشكلة برئاسة أمير المنطقة الأهداف المرسومة لها وأن تخرج بحلول جذرية تمنع تكرار هذه المأساة وأن تكشف كل اسم كان لتخاذله أو عدم قيامه بمسؤوليته دور فيما حصل حتى يكونوا عبرة للجميع.

وأرى أن من أوليات الحلول إيجاد حل جذري لبحيرة الصرف الصحي التي أصبحت كالسيف على رقاب أهالي أحياء شرق الخط السريع، كما أرجو أن توضح حلول لموضوع الأودية التي تأتي مجاريها على الأحياء المنكوبة حتى لو تطلب الأمر إزالة هذه الأحياء ومنح أهاليها تعويضات مناسبة وعادلة تمكنهم من إيجاد بدائل مرضية في أماكن أخرى من منطلق المصلحة العامة إضافة إلى أهمية إكمال مشروع الصرف الصحي في مدينة جدة حتى تعود جدة عروساً كما عهدناها.

المقترحات والحلول

والآن وبعد سلسلة تحقيقاتنا لما بعد الكارثة نضع في عدة نقاط الحلول والمقترحات كما يراها ضيوفنا الذين استطلعنا آراءهم في الأجزاء الماضية والتي تلخصت في الآتي:

- عدم تحويل الأراضي الزراعية ذات المساحات الكبيرة والأودية إلى مخططات سكنية.
- احترام مجاري المياه وعدم البناء فيها وحمايتها بالسدود أو تحويل مجاري الأمطار.
- المعالجة الطبيعية لمياه الصرف الصحي هي الحل الأمثل لتجفيف بحيرة المسك.
- استحداث لجنة فنية لدراسة المشكلة لمساعدة متخذي القرار ووضع الخطط المستقبلية طويلة المدى.
- البدء من الجهات الحكومية ذات العلاقة بإيجاد مواقع جديدة (أراض فضاء) تكون بديلة لمساكن المتضررين.
- إيجاد شركات عقارية عالمية متخصصة توقع من الدولة في تنفيذ المشاريع.
- إزالة سريعة لكافة الأحياء الواقعة على مجري السيل والوادي وذلك حتى لا نفاجأ جدة بسيل جديد قادم.
- حصر الممتلكات المتضررة والرفع بها إلى ديوان المظالم.
- خطط صحية لمحاربة المخاطر البيئية الصحية بعد هطول الأمطار.
- العمل على إزالة جميع التجمعات المائية الكبيرة منها والصغيرة على وجه السرعة.
- عدم الشرب من الخزانات الأرضية للمياه في المواقع التي داهمتها السيول إلا بعد تنظيفها وتعقيمها.
- على المالية توضيح آلية التعويض وتحديد مواعيد الصرف للمتضررين.
- وضع حلول للأودية التي تأتي مجاريها على الأحياء حتى لو تطلب الأمر إزالة هذه الأحياء ومنح أهاليها تعويضات مناسبة.

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 09-01-2010 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 176 رقم القصاصة: 3